



العدول الصرفي لاسم المفعول في العربية

م.م. رغد جاسم محمد كاظم

المديرية العامة للتربية في محافظة ميسان / وزارة التربية

Morphological modification of the active participle in Arabic

M.M. Raghad Jassim Mohammed Kazim Al-Subaihawi

Arabic language Specialization: Morphology

General Directorate of Education in Maysan Governorate /

Ministry of Education

المستخلص:

تتميز اللغة العربية بغنى دلالاتها، واتساع معانيها، فلم تتوقف دلالة الكلمات عند معنى واحد أو دلالة واحدة، بل تتعدد الدلالات وفق سياقات مختلفة يفرضها النص ويتطلبها سياقي الموقف والمقام. ومن تخرج اللغة عن الكلام المنطقي لها، ويعدل بألفاظها عن الأصل الذي وضعت له، ومن ذلك المشتقات في اللغة العربية، إذ تخرج تلك المشتقات عن دلالتها الأصلية إلى دلالات أخرى، فاللفظ المشتق يحمل معنى مغاير لأصل اللفظ الذي وضع له، وهذا ما ظهر جلياً في اسم المفعول موضوع بحثنا، إذ يعدل اسم المفعول إلى صيغ ودلالات أخرى، ومن ذلك ما نجده في مباحث الصرف. وكان البحث عن الصيغ الصرفية التي تحمل دلالة اسم المفعول هو الدافع الذي دفعنا إلى كتابة هذا البحث، لاكتشاف أهم الصيغ الصرفية التي تحمل دلالة اسم المفعول، ومن ذلك عدول اسم المفعول إلى اسم المفعول، والصفة المشبهة، والمبالغة، والمصدر، وبيان أهم الدلالات التي يولدها هذا العدول الصرفي لاسم المفعول، بادئين بتعريف اسم المفعول، وذكر صياغته الصرفية قبل الوقوف عند دلالاته في المبحث الأول، ومن ثم الكلام على عدول صيغة اسم المفعول إلى صيغ أخرى في المبحث الثاني، وصولاً إلى أهم النتائج المرجوة من العدول الصرفي لاسم المفعول في العربية، متخذين بعض الآيات القرآنية والشواهد الشعرية مثلاً لذلك، وأهم آراء العلماء في ذلك. الكلمات المفتاحية: (العدول الصرفي، اسم المفعول)

Abstract:

The Arabic language is characterized by the richness of its connotations and the breadth of its meanings. The meaning of words does not stop at one meaning or connotation, but rather the connotations are multiple according to different contexts imposed by the text and required by the contexts of position and position. Whoever deviates from the language's logical speech, and alters its words from the original for which they were created, and this includes the derivatives in the Arabic language, as those derivatives depart from their original meaning to other meanings, then the derived word carries a meaning different from the original word for which it was created, and this is what appeared clearly in The active participle is the subject of our research, as the active participle is modified into other forms and connotations, including what we find in morphology studies. The search for morphological forms that carry the meaning of the active participle was the motivation that prompted us to write this research, to discover the most important morphological forms that carry the meaning of the active participle, including the conversion of the active participle to the active participle, the suspicious adjective, exaggeration, and the infinitive, and an explanation of the most important connotations that it generates. This is the morphological modification of the active participle, starting with defining the active participle, and mentioning its morphological formulation before examining its significance in the first section, and then talking about the change of the active participle form to other forms in the second section, arriving at the most important results expected from the

morphological modification of the active participle in Arabic, Taking some Qur'anic verses and poetic evidence as an example of this, and the most important opinions of scholars on that.

Keywords: (morphological adjustment, passive participle)

المقدمة.

موضوع هذا البحث هو (العدول الصرفي لاسم المفعول في اللغة العربية)، وينصب حول بيان ظاهرة عدول اسم المفعول إلى صيغ أخرى، وأهم آراء العلماء فيها، ومناقشتها، مع تقديم الأمثلة التي تدعم تلك الآراء، وتتبع بعض الشواهد القرآنية، والشعرية التي تدعم ذلك الموضوع وتؤيده. ومن هنا كان ضرورياً أن نعرف اسم المفعول، والبحث عن أصل اشتقاقه، وشروط صياغته، فالمعروف عن اسم المفعول أن أصل اشتقاقه جاء من المصدر في العربية، وهناك من رأى أن أصل الاشتقاق جاء من الفعل المبني للمجهول، وهو ما دلّ على حدث لمن وقع عليه فعل الفاعل، وهذا هو الأساس، لكن مع تطور ألفاظ اللغة العربية، أخذ علم الصرف بالاتساع والخروج عن الأصل؛ إذ عدلت صيغة اسم المفعول إلى أوزان أخرى، فأصبحت تحمل معنى المفعولية، ومن ذلك صيغ مبالغة اسم الفعل، ومصادر الأفعال بأوزانها المختلفة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، مما أغنى صيغة اسم المفعول، وزاد ثراءها اللغوي، وفتح المجال للبحث عن عدولها في القرآن الكريم خصوصاً، وفي كلام العرب، ونصوصهم الشعرية عموماً. وهذا الأمر فتح المجال للوقوف عند دلالة اسم المفعول، والمعاني المكتنفة التي تولدها أبنيته الجديدة المعدول إليها.

أهمية البحث.

تتم أهمية الموضوع في كونه يربط علم الدلالة بعلم الصرف، مما يبرز القيمة الحقيقية التي من أجلها تأسس علم الصرف، كما تبرز أهمية العدول في اللغة العربية، بما تولده من دلالات مختلفة، لم تكن لتظهر لولا الخروج باللغة إلى دلالات أخرى، يعدل بها عن الأوزان الأصلية، وعلى ذلك، تبرز أهمية البحث في عدول اسم المفعول وتشعب دلالات ذلك العدول بوصفه من أهم مباحث علم الصرف في العربية.

الإشكالية.

تكمّن إشكالية هذا البحث في طرح سؤالين مهمين: الأول: ما هي أهم الصيغ الصرفية التي يعدل إليها اسم المفعول في اللغة العربية؟ والثاني: ما القيمة الدلالية لعدول اسم المفعول إلى أوزان وصيغ أخرى؟

منهج البحث.

أما المنهج الذي سار عليه البحث فهو المنهج الوصفي، بأدواته الإجرائية التي تقوم على الملاحظة، والاستقراء، والتصنيف، والتفسير، للكشف عن دلالات عدول اسم المفعول في اللغة العربية، بصيغها المختلفة، وذلك من منطلق أن العدول الصرفي لاسم المفعول من أهم مباحث العدول الصرفي في لغتنا.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي على النحو الآتي: المبحث الأول: اسم المفعول تعريفه، وأبنيته، ودلالته، وفيه مطلبان: المطلب الأول: تعريف اسم المفعول، وأبنيته من الثلاثي والرباعي. المطلب الثاني: دلالة اسم المفعول. المبحث الثاني: العدول عن اسم المفعول، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: العدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل. المطلب الثالث: العدول عن اسم المفعول إلى المصدر.

المبحث الأول اسم المفعول تعريفه، وأبنيته، ودلالته

المطلب الأول: تعريفه، وأبنيته من الثلاثي والرباعي.

تعريفه اسم المفعول: نورد ما جاء من تعاريف له عن علماء العربية، فقد ورد في كتاب التعريفات هو (ما اشتقّ من يفعل لمن وقع عليه الفعل)^(١)، وكذلك ورد في تعريف اسم المفعول: (أنه ما اشتق من مصدر فعلٍ لمن وقع عليه كمضروب ومُكْرَم)^(٢)، ويذكر صاحب شذا العرف: (هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل)^(٣)، فهو يريد به لدى الصرفيين بأنه الوصف المشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل. ومن ذلك يُرى أن اسم المفعول هو ما كانت فيه الصفات الآتية:

١. أن يحمل وصفاً، وهو ما يجعله يشترك مع الأسماء المشتقة التي تدل على الوصف.

٢. أن يكون مصاعاً من المبني للمجهول، وهو ما يميزه عن اسم الفاعل.

3. أن يدل على من وقع عليه الفعل، ولذلك يتميز عن أسماء الأوصاف من نحو (محمود، ومذموم).⁽⁴⁾ وارتبط هذا المشتق في دلالاته بالفعل المبني للمجهول خلافاً لاسم الفاعل الذي ارتبط بالفعل المبني للمعلوم، فاسم المفعول ما هو إلا وصف للمفعول. فاسم المفعول: صفة تؤخذ من الفعل المجهول للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد، لا الثبوت والدوام.⁽⁵⁾ وإذا كان اسم الفاعل مأخوذاً من فعل مبني للمعلوم، فإن (اسم المفعول ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل)⁽⁶⁾، والفعل المبني للمجهول المأخوذ منه يجب أن يكون مضارعاً⁽⁷⁾، وعلى ذلك، دالاً على ما يدل عليه، فهو وصف يُشتق من مضارع الفعل المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل⁽⁸⁾. ويرجح ذلك ما ذكره ابن الحاجب حيث يقول: (وأمره في العمل والاشتراط كما الفاعل مثل: زيد معطي غلامه درهماً). واسم المفعول كاسم الفاعل، يشبه الفعل من حيث عمله. قال سيبويه: (هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل)، ثم يعده من الأسماء فيقول: (لأن الاسم على: فُعِلَ وَيُفَعَلُ ومفعول)⁽⁹⁾. فاسم المفعول وصف يدل على الحدث ولا يدل على الثبات، دلالاته على المفعول لاشتقاقه من المبني للمجهول، والمبني للمجهول هو بناء للمفعول، وعلى هذا اكتسب هذا المشتق هذه التسمية⁽¹⁰⁾.

- **أبنية اسم المفعول من الثلاثي وفوق الثلاثي:** يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن مفعول كمضروب ومقتول⁽¹¹⁾. أي إن صيغته من الفعل الثلاثي على وزن مفعول⁽¹²⁾. وهذا ما أورده ابن مالك بقوله: "وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مضارع كآتٍ من قَصَدَ" ويُنْبئ اسم المفعول مما يجوز أن يُبنى منه (يُفَعَلُ)، وذلك لأنه جارٍ عليه⁽¹³⁾، ولا يجوز بناء اسم المفعول من نحو: (قام) و(قعد)، فلا نقول (مقوم)، ولا (مقعود)، لأن كلا من (قام وقعد) فعل لازم، ولا نصل إلى اسم المفعول منهما إلا بعد اتصالهما بحرف الجر، نحو: مقعود عليه. وغير خافٍ أن الفعل الثلاثي المجرد ينقسم إلى صحيح ومعتل، لذلك ينبغي أن نورد صياغة اسم المفعول من كل منهما بأنواعه المختلفة، ووزن مفعول مفتوح العين دائماً ولا يأتي مضمونها إلا قليلاً. وورد فيه: "كل ما يُعلق به الشيء، والمغرود: ضرب من الكمأة، والمُزْمور: لغة في المِزمار، والمُغْبور والمُعْثور، والمُعْفور، شيء ينضحه شجر العرْفَط حلو وله ريح منكرة، والمنحور، لغة في المنخار⁽¹⁴⁾ ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على لفظ مضارعه المبني للمجهول مع قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر. وذلك نحو: أستخرج - يستخرج - مُستخرج. استمع - يستمع - مُستمع. فاسم المفعول اسم مشتق، أو مصوغ من الفعل المبني للمجهول؛ ليدل على من وقع عليه الفعل، والفعل المبني للمجهول هو الذي لا يذكر فاعله، فينصب الاهتمام على المفعول ويُقام مقامه، فتقيد هذه الصيغة لدلالاتها على ذات المفعول وأن الحدث صار وصفاً ثابتاً، أو كالثابت له⁽¹⁵⁾. وقلَّ ورود اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعتل العين بالواو على الأصل، فقالوا: (ثوب مصوون ومسك مذووف) وهذا سماعي لا يمكن القياس عليه⁽¹⁶⁾. بينما لا يستكر سيبويه أن يجيء ذلك على الأصل⁽¹⁷⁾. وبنو تميم من العرب يثبتون واو (مفعول) فيما عينه ياء، فيقولون: مَخِيوط، ومبيوع، ومكيوول، ومديون⁽¹⁸⁾. ومما جاء في الشعر على الأصل قول علقمة بن عبدة:

حتى تنكّر بيضاتٍ وهيجه يومُ رذاذٍ عليه الدجْنُ مغيومٌ⁽¹⁹⁾

ويبنى من الفعل فوق الثلاثي على لفظ المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر⁽²⁰⁾. نحو: مُخْرَجَ (مُفَعَل)، ومُسْتَخْرَجَ (مُسْتَفَعَل)، ومُعْظَمَ (مُفَعَل)، ومحترَمَ (مُفْتَعَل)، ومُدْحَرَجَ (مُفَعَل)، ومُقَاتَلَ (مُفَاعَل) من: أَخْرَجَ (أَفْعَل) - واسْتَخْرَجَ (اسْتَفَعَل) - وَعُظِّمَ (فَعَل) - احْتَرَمَ (انْتَفَعَل) - ودَحْرَجَ (فَعَل) - وقَوَيْلَ (فَوَعَل). وهناك ألفاظ تكون بلفظ واحد لاسمي الفاعل والمفعول، كاحتجاج ومُختار ومعتد، ومحتل، والقرينة تعين معناها⁽²¹⁾. وقد قرّر علماء العربية أن اسم المفعول له بناء قياسي واحد من الثلاثي المجرد هو: (مفعول)، ويصاغ من المتعدي المبني للمجهول، كما يصاغ من اللازم إذا أُريد تعديته إلى المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور. ويأتي من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل.

المطلب الثاني: دلالة اسم المفعول

اسم المفعول هو صفة تدل على الحدث والحدوث وذات المفعول، ويدل اسم المفعول على الأزمنة الثلاثة للفعل، أي إنه يكتسب دلالة صرفية أخرى هي الزمان، وقد جاء قول النحاة في ذلك صريحاً، إذ ذُكر أن جميع ما ذكر في اسم الفاعل من حيث العمل - وهو أن اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف يعمل إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان معرّفاً عمل مطلقاً - يثبت لاسم المفعول. وجاء في شرح الكافية: (وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل)⁽²²⁾. وعلى ذلك فإن ما قيل عن اسم الفاعل فيما يتعلق بالزمن، يقال عن اسم المفعول كذلك. واسم المفعول هو ما دلَّ على ذات المفعول مقترنة بالحدث والحدوث كما ممول ومدرّوس فهو لا يبتعد عن اسم الفاعل كثيراً إلا في دلالاته على الموصوف فهو في اسم الفاعل يدل على ذات الفاعل، وفي اسم المفعول واسم الفاعل والصفة المشبهة نجده يقترن بالفعل في دلالاته على الحدوث وبالصفة المشبهة في دلالاته على الثبوت فقد يقال:

أتري إنك ستنتصر عليهم؟ فتجيب (أنا منصور) أي إن هذا الوصف ثابت لي، وتقول أظنه سيغلب؟ ويقال (هو مغلوب) أي إن هذا الوصف كأنه قد تم وثبت له^(٢٣). ويقترن اسم المفعول باسم الفاعل في الدلالة على الزمن. إذ يدل على:

- ١- الماضي: ومثال ذلك قوله تعالى: (كلُّ يجري لأجل مسمى). (سورة الرعد: آية ٢) أي سمي. وكذلك (هو مقتول) أي قتل.
- ٢- الحال: جلس مرتاحاً، مالك محزوناً؟ أنت مغلوب على أمرك.

٣- الاستقبال كما جاء في قوله تعالى: (ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود)؛ (سورة هود: آية: ١٠٣) أي سيجمع ويشهد، ونحو: (إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول)^(٢٤) أي ستقتل.

٤- الاستمرار: كما هو في قوله تعالى: (عطاء غير مجدود)، (سورة هود، آية: ١٠٨)، ومثله (لا زال سيفك مسلولاً)، ونحو قوله تعالى: (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين، في سدر مخضود، وطح منضود، وماء مسكوب) (سورة الواقعة، آية: ٢٧-٢٨).

٥- الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة نحو: هو مدور الوجه، مقرون الحاجبين مقتول الساعدين، بل هو صفة مشبهة^(٢٥)، فعيل: قد يستوي فعيل مع مفعول في الدلالة وذلك نحو: جريح وقتيل حيث يستوي فيه المنكر والمؤنث فيقال: هو جريح وهي جريح وهو أسير وهي أسير. فما الفرق بينه وبين مفعول؟ تقترب صيغة فعيل من الدلالة على صيغتي مفعول وفاعل الخاصة في الصفة المشبهة.

٦- "فصيغة فعيل في الصفة المشبهة تدل على أن الوصف ثابت في صاحبه أو كالثابت، طبيعة أو الطبيعة فنقول: هو طويل أو قصير وقبيح أو جميل فهذه الصفات ثابتة في أصحابها، وتقول هو خطيب وبلغ وفقه فتدل على أن هذه الصفات كالطبيعة في صاحبها، وكالسجية فيه إذ هي لا ترقى إلى درجة الثبوت في طويل وقصير ونحوها^(٢٦). وأما فعيل بمعنى مفعول، فتزاد صيغة فعيل في القوة البلاغية عن صيغة (مفعول) عندما تصبح سجية أو كالسجية، ثابتة أو غير ثابتة نحو: (هو محمود) و(هو حميد)، ف (حميد) أبلغ من محمود لأن حميد يدل على أن صفة الحمد له ثابتة وكذا (الرحيم) أي الذي يستحق أن يرحم على الثبوت. وتتعمق الدلالة في صيغة (فعيل) عنها في صيغة (مفعول) ومن ذلك قولنا: (طرف مكحول) و (طرف كحيل) فكحيل أبلغ من مكحول لأن معناه أن الكحل أصبح في صاحبه كأنه خلقة، وكذلك في صيغتي (خضيب ومخضوب) فخضيب أبلغ من مخضوب فصيغة خضيب تدل على الاقتران الثابت بخلاف مخضوب التي تدل على التجدد. لذلك فصيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) تدل على الثبوت أو معنى قريب منه بخلاف صيغة مفعول الدالة على الحدوث. مع أن صيغة (مفعول) تحتل أكثر من زمن كالحال والاستقبال وغيرها ومنه قول كعب بن زهير: "أنك يا بن أبي سلمى لمقتول" وأما صيغة (فعيل) فلا تطلق إلا إذا أتصف صاحبها بها فلا تقول: (هو قتيل) لمن لم يقتل، ولا تقول: (هو جريح)، لمن لم يجرح ولكن الممكن أن تقولهما بصيغة (مفعول)^(٢٦)، وعن الكتاب: "تقول شاة رمي إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت"^(٢٧)، وكذلك "شاة رمي إذا رميت"^(٢٨)، وذكر عن سيبويه: "شاة ذبيح وغنم ذبى فيما قد ذبح"^(٢٩)، حيث أن: "الذبيح ما ذبح"^(٣٠)، و"ناقة بقير إذا شق بطنها"^(٣١)، وإذا كانت صيغة فعيل أبلغ في الدلالة من مفعول وأشد فإن صيغة (مفعول) تجمع بين دلالاتي الشدة والضعف في الوصف بخلاف (فعيل) التي تدل على الشدة والمبالغة في الوصف ومن ذلك المجروح جرحاً صغيراً أو بالغاً يمكننا تسميته مجروحاً ولا نقول: (جرحياً) إلا إذا كان الجرح بالغاً وكذلك المكسور والكسير، ومن ذلك قوله تعالى: (فجعلناها حصيداً كأن لم تغرن بالأمس) (يونس، آية: ٢٥)، فقد أقيم فعيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح في أناملته جريح بل يقال له مجروح^(٣٢)، وقد ذكر أيضاً: أن (مفعولاً) يقبل "معناه الشدة والضعف. ويع النقل إلى فعيل لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد، ألا ترى أن من أصيب في أناملته بمدية يسمى مجروحاً ولا يسمى جريحاً.

المبحث الثاني: العدول عن اسم المفعول

المطلب الأول: العدول عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل.

وهو أن يعدل إلى إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل، ويمثل له الخطيب القزويني^(٣٣) بقولهم "سيل مُفَعَم" فالمفعم هو المملوء والسيل في حقيقته مُفَعَم أي مالى، والوادي هو الذي يُفَعَم أي يملأ بالماء، وأصل الإسناد: أفعم السيل الوادي، فعدلوا في الإسناد فجعلوا السيل مفعماً على سبيل الإسناد المجازي، لعلاقة الفاعلية، لإفادة المبالغة في فيضان الماء وامتلاء الوادي به حتى أصبح السيل مملوءاً لا مائلاً، ومثل ذلك قولهم: "ماء مغمور" والأصل أن يكون الماء غامراً وليس مغموراً، فاستعمل اسم المفعول هنا بمعنى اسم الفاعل لعلاقة الفاعلية وفي القرآن نجد العدول في الإسناد إلى هذا النوع مرتبطاً في الغالب بالمبالغة في أداء المعنى أو توكيده أو بهما معاً، ومن ذلك: قوله تعالى "إنه كان وعده مأتياً" (مريم: ٦١). وهو عند المفسرين: (مفعول في اللفظ بمعنى آت)^(٣٤)، أي أسند اسم المفعول مأتياً إلى ضمير الوعد الذي هو فاعله حقيقة؛ لأنه يأتي ولا يُؤتى، ولكنهم تجوزوا وأسندوا اسم المفعول إلى ضمير الفاعل للملابسة بين الفاعل الذي هو الوعد والمأتى الذي هو اسم مفعول لعلاقة الفاعلية، ويفيد التجوز هنا (التأكيد بأن وعد الله عباده منجز)^(٣٥) وكان الوعد يسعى إلى الناس الذين يسيرون إلى قدر الله فيهم^(٣٦). ووقد منع البصريون أن تجيء فاعل بمعنى مفعول، وأن كل

ما جاء على هذه الصيغة محتملا معنى المفعول فهو على النسب، نقل ذلك عنهم أبو جعفر ابن النحاس^(٣٧)، وأسند سيوييه ذلك للخليل بن أحمد^(٣٨)، إلا أنه ورد عن بعض أئمتهم ما يخالف ذلك، فقد جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد قوله في (عيشة راضية)^(٣٩)؛ أي (مرضية) والمجيء بصيغة فاعل وإرادة المفعول، له دلالات بلاغية في التعبير القرآني، منها: مبالغة اسم المفعول، كقوله تعالى: (فهو في عيشة راضية) (الحاقة، آية: ٢١). فوصف سبحانه عيشة أهل الجنة بأنها راضية على صيغة اسم الفاعل (استعارة مكنية)، إذ شُخصت العيشة وهنا و: إنها شخص من سكان الجنة قد ذاق نعيمها ورضي به، وفي هذا الوصف معنى المبالغة^(٤٠). وقد استخدم الحطيئة اسم الفاعل والمراد به اسم المفعول في قوله:

دع المكارم لا ترحل لبعيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

(الطاعم الكاسي) كلاهما اسم الفاعل، والمراد به اسم المفعول، أي: (المطعم المأكسو)، حيث أن إيراد صيغة اسم الفاعل في قول الحطيئة بدلا من صيغة المفعول تكون أقوى في الدلالة وأبلغ. وجاء في جمهرة الأمثال: قال أبو عبيدة والأصمعي: "ما بالدار صافر يصفر به" فاعل بمعنى مفعول. كما يجعل أهل الحجاز الفاعل بمعنى المفعول في كثير من كلامهم كقولهم: كاتم، أي: مكتوم. وفي قوله تعالى: وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً. (البقرة: ١٢٦). وورد أيضاً لفظ (آمناً) في (إبراهيم: ٣٥، القصص: ٥٧، العنكبوت: ٦٧). فأمنأ: فاعل بمعنى مفعول، وفي ذلك قال الرازي: (يحتمل وجهين: أحدهما: مأمون فيه كقوله تعالى: (فهو في عيشة راضية)، أي: مرضية، والثاني: أن يكون المراد أهل البلد^(٤١)). وفي قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم). (المؤمنون، آية: ٦٧)، لا عاصم بمعنى: (لا معصوم)، صيغة فاعل قامت مقام مفعول ودلت عليه، فأصبحت هنا دالة على الحدث، بدلا من الدلالة على فاعله. وقد أشار السيوطي إلى ذلك بقوله: "ولم يأت عنهم فاعل بمعنى مفعول إلا قولهم: تراب ساف، إنما هو مسفي، لأن الريح سفته، وعيشة راضية بمعنى مرضية، وماء دافق بمعنى مدفوق، وسر كاتم بمعنى مكتوم^(٤٢)". (فاعل): نحو: دافق بمعنى مدفوق في قوله تعالى: (خُلِقَ من ماء دافق) (سورة الطارق، آية: ٦)، وراضية بمعنى مرضي عنه في قوله تعالى: (فهو في عيشة راضية) (سورة الحاقة، آية ٢١)، وناقاة فاطم بمعنى مفطوم عنها ولدها. ويرى رمضان عبد التواب أظن صيغتي (فعل وفعل) ليستا ثابتين عن (مفعول)، بل هما صيغتان أصليتان لاسم المفعول، احتفظت بهما العربية من الميراث السامي، بحيث نجد اسم المفعول في العبرية (فعل)، وفي السريانية (فعل)، وأن العرب - فيما يبدو - قد استخدموها قديماً للمفعول، ثم قلَّ استخدامهم لهما حين رشحوا (فعل) للمبالغة، و(مفعول) لاسم المفعول^(٤٣). وقد ورد في العربية بعض أسماء المفعول من أفعال لا يأتي منها المبني للمعلوم، نحو جُنَّ فهو: مجنون، وركم فهو: مزكوم، وحمَّ فهو: محموم، وسلَّ فهو: مسلول^(٤٤). ويشير الأستاذ تمام حسان إلى أن اسم المفعول من الثلاثي المزيد من القضايا غير المستقلة، لأنه يشترك مع قضايا أخرى كالمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة بالسابقة (م)، فسميت عند بعضهم بالميمات أو الأبنية الصرفية الميمية^(٤٥).

المطلب الثاني: العدول عن اسم المفعول إلى بعض أوزان الصفة المشبهة

صيغة فعَّال بمعنى مفعول: بفتح الفاء، ورد في القرآن الكريم مفردات على هذه الصيغة بمعنى (مفعول)، وتفيد معني الاسمية أو المبالغة، أما الاسمية، مثل: (شراب) و(طعام)، وهما اسمان بمعنى مفعول، وشراب على وزن: (فعال) بمعنى (مفعول)، ك(طعام) بمعنى (مطعم). وأما المبالغة، فمثل قوله: (والله يدعوا الى دار السلام) (يونس، ٢٥)، جاءت بصيغة فعَّال بمعنى (المفعول)، أي: بمعنى: (السلامة)، وصف به مبالغة في كونه سليما من النقائص، ومثله: (الحرام)، فقد وصف به البيت والشهر والمسجد والمشعر بأنها (حرام)، وهي بمعنى مُحَرَّم، وعدل به إلى حرام للمبالغة في وصفه بالحرمة؛ لأن الحرام بمعنى الممنوع، من باب إطلاق المصدر وإرادة المفعول^(٤٦). صيغة فعَّال بمعنى مفعول: (فُعَّال): بضم الفاء، وهي صيغة تأتي بمعنى اسم المفعول. وفي ذلك قال الألويسي: "وكثر بناء (فُعَّال) في كل ما تحطم وتفرق كدقاق ورفات"^(٤٧). (فعال) في كل ما تحطم وتفرق كدقاق ورفات^(٤٧). (فعال) في كل ما تحطم وتفرق كدقاق ورفات" ومثل ذلك: الدقاق، والقماش، والحطام والغناء، بصيغة (فعال) بمعنى (مفعول). ومثال ذلك قوله تعالى: فجعلهم جذاذاً (الأنبياء، ٥٨). بصيغة (فعال) أقيمت مقام (مفعول)، والجذاذ التفرق، أي جعلهم قطعاً، والقطع كالحطام من الحطم الذي هو الكسر. وكذلك: (رفات) في قوله (ورفاتا) (الإسراء، آية: ٤٩) و(الرفات) بقية الشيء التي قد أصارها البلى إلى حال التراب، وفيه معنى المبالغة. ومما جاء بالمعنى الثاني وهو الاجتماع والضم فمثل (الركام). في قوله: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ٥﴾ (الأعلى، آية: ٥)، والغناء: ما حمله السيل من النبات اليابس والحشيش والطفاف وما ألقاه القدر من الزبد. وقد ذهب صاحب التسهيل به مذهب المعنى الأول، فقال: والغناء: هو النبات اليابس المتحطم ومثله الجفاء^(٤٨). فَعَلَ: بفتح الفاء والعين: كالفَقَص والسَّلْب والكَرَج، فالسَّلْب بمعنى المسلوب والنفض بمعنى المنفوض والخبط المخبوط، والكرج الماء الذي يكرج فيه وهذه أسماء، ومن الصفات قولهم: إبل همل أي مهملة، ورجل نكل للذي ينكل به أعداؤه^(٤٩). فُعَلَ: بضم الفاء وسكون العين: كالخُبز بمعنى المخبوز والطعم بمعنى المطعم وهذه أسماء فالخبز اسم ما خبز والنفض اسم ما نقض من الدار، وقد يأتي هذا الوزن للوصف الذي يفيد المبالغة نحو قولهم (ناقاة عُبر أسفار) أي تعبر عليها الأسفار، ويقال أيضاً: شيء نكر أي منكر قال تعالى ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ٧٤﴾ (الكهف: ٧٤)، ومنه قولهم: (ارض غفل)

التي لا علم فيها ودابة غُفَل للتي لا سمة بها^(٥٠). (فعل) من الصيغ المشتركة بين الفاعل والمفعول، ولها تسلسل في ترتيب المعاني، فالعرب إذا أرادت التعبير عن الحدث والتجدد والحركة استعملت الفعل (علم زيد)، أي بعد أن لم يكن يعلم، فإذا أرادت الاهتمام بالفاعل، وأن الحدث صار وصفاً ثابتاً له مع الدلالة على الحدث والحدوث استعملت اسم الفاعل: (زيد عالم)، أما إذا أرادت المبالغة في الفعل لشدة أو تكرره أو لتكراره بالغت اسم الفاعل على صيغ معلومة، منها صيغة (فعل)، فنقول: (زيد عليم)، فإن أرادت ثبوت الوصف له، كثبوت طويل وقصير استعملت الصفة المشبهة ومن صيغها (فعل) أيضاً، فنقول (زيد عليم)، وهناك فرق بين المبالغة والصفة المشبهة، إذ أن المبالغة تدل على معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقه وطبيعة في صاحبه، ك(عليم)، فهو لكثرة نظره في العلم وتجره فيه أصبح العلم سجية في صاحبه كالطبيعة فيه^(٥١). وان ورود صيغة (مفعول) على صيغة (فعل) في التعبير القرآني له دلالات كثيرة منها: المبالغة: وذلك أن فعلاً أبلغ من مفعول وأشد، حيث أن صيغة (مفعول) تدل على الشدة والضعف في الوصف، بخلاف (فعل) التي تعيد الشدة والمبالغة في الوصف^(٥٢) ففي قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرَفَهَا وَأَرْبَتَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُونَ عَلَيَّهَا أَتْنَهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ (يونس، ٢٤)، ووردت لفظة (حصيداً) أيضاً في (هود: ١٠، ق: ٩، الأنبياء: ١٥)، ف (حصيدا) هنا: جاءت على صيغة (فعل)، وأقيمت (مقام (مفعول)، لأنها أبلغ من (مفعول). وجاء في شرح شذور الذهب تعليقا على هذه الآية: (وأقيم (فعل) مقام (مفعول) لأنه أبلغ منه، وهذا لا يقال لمن جرح في أمثلته: (جريح)، ويقال: (مجروح)، فدلّت (حصيد) في الآية على شمول العذاب والهلاك، لكل ما سبق ذكره من زخارف الحياة الدنيا على وجه الشدة والقوة مبالغة في الإهلاك، وقد جاء النظم في الآية على طريقة التشبيه بغير أداة، تشبيه الزينة والزخارف بالنبات (المحسود) على الاستعارة التصريحية^(٥٣). كما أن صيغة (فعل) بمعنى (مفعول) تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت، بخلاف صيغة (مفعول) الدالة على الحدث. ومن ذلك قوله تعالى: (وها البلد الأمين) (التين: ٣)، والمراد بالبلد مكة المكرمة، والأمين يجوز أن يكون (فعلاً) بمعنى (مفعول) من أمنه، لأنه مأمون الغوائل. كما وصف بالأمين في قوله: حرماً آمناً بمعنى: "ذا أمن"^(٥٤) فجاءت "فعل" هنا بمعنى "مفعول"، أي (المأمون)، من أمنه ونسبته إلى البلد مجازية، والمأمون حقيقة الناس، أي لا يخاف غوائلهم فيه^(٥٥). وقد رأى ابن هشام في أوضح المسالك أنه "قد ينوب فعيل عن مفعول ك "دهين" و"كحيل" و"جريح" و"طريح" ومرجعه إلى السماع وقيل: ينفاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو: قدر، ورحم لقولهم: قدير ورحيم"^(٥٦)، وهذه الصيغة إذا كانت من الأفعال التي تقبل التفاوت فتدل على المبالغة مثل: لعين وملعون، وحמיד ومحمود، وصريع ومصروع. وأما إذا كانت الأفعال مما لا تقبل التفاوت فإنها تأتي بمعنى اسم المفعول فقط، مثل: دفين، وقتيل^(٥٧). وعلى الرغم من أن الصرفيين وضعوا قواعد تميز استعمال الصيغ بمعانيها المتعددة لكنه قد يحدث أن يقع اللبس في إرادة معنى هذه الصيغ، فقد تأتي الفعيل في سياق يتعدد المعنى بين الفاعلية والمفعولية، فقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فصيغة (الحמיד) على وزن الفعيل، صفة مشبهة تأتي بمعنى الفاعل والمفعول، وقد رأى أبو حيان^(٥٨) أن (حميد) هنا بمعنى محمود، هو محمود على كل حال، وهو مستحق للحمد في ذاته وصفاته، ونقل عن الحسن: "يستحمد إلى خلقه، أي: يعطيهم نعماً يستدعي بها حمدهم"، أو يحق له الحمد على ما تعبدكم به. ويرى الطبري^(٥٩) أن (حميد) بمعنى محمود، فإنه تعالى محمود عند خلقه، بما أعطاهم من نعمه وفضله. وقوله في تأويل الآية المذكور أعلاها: "واعلموا أيها الناس أن الله عز وجل غني عن صدقاتكم وعن غيرها، وإنما أمركم بها، وفرضها في أموالكم، رحمة منه لكم ليغني بها عائلكم، ويقوي بها ضعيفكم، ويجزل لكم عليها في الآخرة مثوبتكم، لا من حاجة به فيها إليكم". يشير إلى معنى (الحامد) وإن لم يصرح به؛ إذ يقول: (يجزل لكم عليها في الآخرة مثوبتكم)، ولعل هذا يعني أنه يحمدهم على صنيعكم في الصدقات، ويجزيكم خير الجزاء، غير أن الرازي^(٦٠) يرى فيه وجهاً آخر؛ بأن يكون الغني بمعنى التهديد على الأشياء الرديئة التي يعطيها الأثرياء للفقراء، والحميد بمعنى الحامد، وهو أن يحمدهم الله على ما تقدمونه من خيرات، كقوله تعالى: "فأولئك كان سعيهم مشكوراً" وينكر ابن عاشور في تحريره باحتمال النص على الداليتين؛ الأولى: أن الله غني؛ أي غني عن الصدقات التي تعطوها الفقراء، وحميد أي شاكر لمن قام بهذا الصنيع وتصدق صدقة طيبة. والابتداء ب (اعلموا) يكون للعناية بالخبر، أو ربما أنزل المخاطبين منزلة من لا يعرف بأن الله غني؛ فأعطوا ما يقبله المحتاج بكل حال، ولم يعرفوا أنه تعالى يحمدهم على طيب الكسب. والحميد للمبالغة فهو كثير الحمد، أي أنه تعالى يحمدهم على المحسنين أو فاعلي الخير؛ والثانية: أنه محمود، ويحث الناس على أن يكونوا أغنياء القلوب، وأن يتخلقوا بصفات الله، ولا يقدموا صدقات لا يحمدهم عليها^(٦١). ومما تبين لنا أن كلمة (حميد) في النص القرآني تحتل داليتين، والسياق يسمح لهما، فيتعدد معنى النص لدلالة صيغة (فعل) على اسم الفاعل واسم المفعول، فالله تعالى حميد "بقبوله وإثباته"^(٦٢) أي حامد؛ يقبل الصدقات التي قدمت من طيب النفس وطيب الكسب، ويشكر فاعليها، ومحمود يستحق الحمد على ما أعطاكم من نعمه وفضله.

المطلب الثالث: العدول عن اسم المفعول إلى المصدر.

في هذا النمط يعدل عن اسم مفعول إلى المصدر، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ) آل عمران: 96. فالآية الكريمة ترسم حالين مقارنين لأول بيت وضع للناس، وأثر التعبير القرآني إبراز هاتين الحالين في صيغتين مختلفتين، الحال الأولى: "مباركا" بصيغة اسم المفعول، والحال الثانية: "هدى" بصيغة المصدر. وانتصاب "مباركا" على الحال ظاهر، وأما "هدى" فظاهره أنه معطوف على "مباركا" والمعطوف على الحال حال. وبحكم قانوني الجوار والعطف اللذين يرجحان تماثل الصيغ كان السياق اللغوي يقتضي أن يكون التعبير: "مباركا ومهديا به"، أو "بركة وهدى"، لكن الأسلوب القرآني عدل عن أن ينتظم النسق اللغوي باسمي المفعولين (مباركا ومهديا) أو بالمصدرين (بركة وهدى)، وأثر هذا التعبير أن يكون باسم المفعول معطوفا عليه المصدر وذلك لغاية يتطلبها السياق. ولعل المتأمل يجد أن اختيار التعبير باسم المفعول "مباركا" في تحديد ملامح الحال الأولى لأول بيت وضع للناس يسلب الضوء على الحدث مصحوبا بمن وقع عليه فعل الفاعل؛ وإذا كان من شأن صيغة اسم المفعول أن تدل على الحدث - وهو البركة - وربطه بذات المفعول - أي بأول بيت وضع للناس وهو بيت الله الحرام - فإن من توابع هذه الدلالة أن تلتفتا هذه الصيغة إلى مصدر هذه البركة؛ إذ إن هذا البيت مبارك من الله - سبحانه - ثم ممن وضعوا قواعده ورفعوها وهما إبراهيم وإسماعيل، ثم ممن وضع حجره الأسود وهو النبي؛ وبهذا تكون هذه الحال مكتسبة. وقد تكون ذاتية؛ أي قد تكون هذه البركة لما يحصل في هذا المكان من الثواب، وتكفير السيئات ل من حجه، واعتمره، وطاف به، وعكف عنده، أو قد تكون برسته لدوام العبادة فيه ولزومها وسواء أكانت هذه الحال مكتسبة أم ذاتية فإن التعبير عنها بصيغة اسم المفعول يدل على إظهار الحدث مرتببا بذات المفعول ومشييرا إلى مصدره، وهو ما لم يدل عليه التعبير بالمصدر. وبعد أن تحققت هذه المعاني بصيغة اسم المفعول عدل التعبير القرآني إلى المصدر "هدى" بعطفه على اسم المفعول "مباركا"؛ وذلك لإرادة معنى جديد لا يفي به التعبير باسم المفعول؛ إذ إن العدول عن اسم المفعول إلى الوصف بالمصدر لا يكون إلا على سبيل المبالغة، فالتعبير بالمصدر يصرف الذهن إلى مطلق الحدث دون تقييده بزمان أو مكان أو فاعل أو مفعول، وقد دلَّ التعبير بالمصدر هنا على أن البيت الحرام ليس هاديا ولا مهديا به فحسب، ولا موضعا للهداية فقط، وإنما هو عين الهداية وسبب لها، وكأنه قد تجسم منها، ولم يكن له حال غيرها. وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: 95]، والصيد هو المصيد أي: ما يؤكل لحمه، وفي بعض الأحيان يسمح السياق للفظ أن يتعدد دلالاته، كقوله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: 191]، فلفظ "خلق" يحتمل معنيين؛ وهما أن يراد به المصدر أو اسم المفعول؛ أي: المخلوق، ويحتمل أن يراد به المصدر، فإن الفكرة في الخلق لهذه المصنوعات الغريبة الشكل والقدرة على إنشاء هذه من عدم الصرف، يدل على القدرة التامة والعلم والأحدية إلى سائر الصفات العلية، وفي الفكر في ذلك ما يبهر العقول، ويستغرق الخواطر، ويحتمل أن يراد به المخلوق، ويكون إضافة من حيث المعنى إلى الطرفين، لا إلى المفعول، والفكر في ما أودع الله في السموات من الكواكب النيرة والأفلاك التي جاء النصر فيها وما أودع في الأرض من الحيوانات والنبات والمعادن، واختلاف أجناسها وأنواعها وأشخاصها أيضاً يبهر العقل ويكثر العبر^(٦٣)، فاللفظ يتعدد معناه ويحتمل الوجهين على السواء. ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ۚ﴾ [البلد: ٢]؛ ورد كلمة (حل) بمعان عدة، وأصل الكلمة أن (حلَّ) يحلُّ حلولا، بمعنى نزل القوم بمحلة، وهو نقيض الارتحال، والحل: الرجل الحلال الذي لم يجرم. ويراه ابن فارس أنها تأتي بمعان عدة يرجع أصلها كلها إلى فتح الشيء، وحلَّ بمعنى نزل، ومنه حللت بالقوم، وحللت العقدة أي فتحتها، وحل بالمكان حلا وحلولا ومحلا أي نزل. ويرى ابن سيدة بأن المعنى حل بالقوم وحلهم، واحتل بهم واحتلهم، فإما أن تكونا لغتين كلتاها وضع، وإما أن يكون الأصل حل به، ثم حذفت الباء وأوصل الفعل إلى ما بعده فقبل حلّه، ورجل حال من قوم حُلُولٍ، حُلَالٍ، حُلَلٍ^(٦٤). ففي جملة (وأنت حل) جملة حالية، وظاهر معناها: أنت مقيم، ومفاد الجملة الحالية تعظيم المقسم به، ويرى ابن عباس وجماعة بأن المعنى: وأنت حلال بهذا البلد، يحل لك ما شئت وأن تصنع بهم ما شئت. ويذكر ابن عطية أن هذا على تأويل من قال بمكية السورة، ويأتي بقول شرحبيل بن سعد أن معنى (وأنت حل)؛ أي جعلوك حلالا، استباحوا قتلك، وإخراجك. ويذكر رأي الزمخشري الذي ذكر ما قاله شرحبيل وأنه كان تسلية للنبي بما يؤذيه أهل مكة، والحيرة من عملهم هذا، ثم يرى وجها آخر ويقول: (وأنت حل) يريد المستقبل، بأن تفعل ما شئت من القتل والأسر، ويجيب عن يقول كيف نظيره في القرآن، يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ۚ﴾ [الزمر: 30]، وفي كلام العامة تقول بمن تعده الإكرام، أنت مكرم، ويستدل بمعنى الاستقبال، اتفاق العلماء في أن السورة مكية^(٦٥)، ويذكر أن هناك من يرى السورة مدنية، إلا عدة آيات، ويرى الجملة حالية وأن الله أقسم بها؛ حيث جمعت شرفين؛ أوله: إضافتها إليه تعالى، والثاني حضور النبي صلى الله عليه وسلم وإقامته فيها؛ غير أن كثيرا من المفسرين ذكروا هذه الاحتمالات في تفاسيرهم. فكلمة (حل) تتعدد دلالاتها؛ فالأولى: أنها تأتي بمعنى المقيم، أو الحال، وهذا هو ما قال به أبو حيان، وغيره كثير. وأما الثانية: بمعنى المفعول، أي مستحل، كما جاء في قول شرحبيل، وقال به "حل مستحل تعرضك فيه كما يستحل تعرض الصيد في غيره"^(٦٦)؛ فيكون المعنى أنك في هذا البلد الحرام لا تكون في مأمن، ولا ترعى حرمتك، في حين أنه يأمن فيه الناس والدواب. والثالثة: أن تكون بمعنى الحلال، وهو ما روي عن ابن عباس، وذكره الزمخشري؛ وأنت حلال في هذا البلد يحل لك ما شئت من

الأسر والقتل^(١٧). والرابعة: أنت برئ مما ارتكب أهل مكة من الحرام، كما قال به الرازي^(١٨). يتبين لنا مما سبق أن الكلمة حملت دلالات عديدة، وكان السياق يسمح بظهور هذه المعاني كلها، فأدت إلى ثراء المعنى في النص القرآني، ولعل المتلقي يستأنس بهذا الاختزان الدلالي لبنية الكلمة ويتلذذ بما يتمخض من معان متجددة في النص.

الذاتية.

هذا بحث موسوم بـ (العدول الصرفي لاسم المفعول في العربية، وتبين من خلاله أن عدول اسم المفعول إلى دلالات أخرى تحملها صيغ أخرى مختلفة من أهم مباحث العدول الصرفي في لغتنا العربية، وأن عدول اسم المفعول قد يكون سبباً من أسباب اتساع المعنى، وزيادة المبالغة، ويخفي كثيراً من المعاني التي تحتاج الغوص في عمق اللغة لاكتشافها.

النتائج

توصل البحث في نهايته إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- إن العدول في أبنية الصيغ الصرفية يعد من أهم مباحث علم الدلالة في اللغة العربية.
- تبين من خلال البحث والآراء المختلفة للعلماء أن لعدول اسم المفعول أثر بارز في تغيير منحنى الدلالات، وفق سياقات مختلفة للغة.
- يعدل اسم المفعول عن صياغته الأساس إلى صيغ أخرى تزيد من ثراء الصيغة وتفتح مدلولاتها على دلالات متعددة.
- لا تتوقف دلالة اسم المفعول عند أوزانها من الثلاثي وفوق الثلاثي، بل قد تحمل صيغ اسم الفاعل والصفة المشبهة دلالة اسم المفعول، وكذلك المصدر، مما يفتح دلالة اسم المفعول على دلالات لا نهائية في سياق الكلام.

المصادر والمراجع

- ١- التعريفات، الجرجاني، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج٢.
- ٤- شذا العرف في فن الصرف: تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، تحقيق وتعليق طه عبدالرؤوف، وسعد محمد علي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.
- ٥- النحو المصفي، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٠، ج١.
- ٦- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية للطباعة، صيدا، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ.
- ٧- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- ٨- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م.
- ٩- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، دار عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- ١٠- ابتسام عباس علاوي الشجيري، الاشتقاق من اسم العين، دراسة في معجم لسان العرب، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠م.
- ١١- شرح الرضي على الكافية، الجباني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث، ١٩٨٢م.
- ١٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ج٢.
- ١٣- معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٨١م.
- ١٤- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ١٥- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٦- المبرد، المقنضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- ١٧- الزمن النحوي في اللغة العربية. كمال رشيد، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨م.
- ١٨- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج١، ط١، ١٩٩٣.
- ١٩- التحليل اللغوي، في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر، القاهرة.
- ٢٠- شرح ديوان كعب بن زهير، صنفه: ابن سعيد السكري، دار الكتب، ١٩٥٠م.

مجلة الفارابي للعلوم الانسانية العدد (5) الجزء (1) أيلول لعام 2024

- ٢١- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ٢٣٥٥هـ، ص ٢٨٨.
- ٢٢- المخصص، ابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ت).
- ٢٣- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- ٢٤- الإيضاح، القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣، ج ١.
- ٢٥- المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق: السيد عبد العال السيد إبراهيم، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، قطر، ١٩٨٤، ج ٩.
- ٢٦- روح المعاني، في تفسير القرآن الكريم العظيم والسبع المثاني، طبعة دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت) ج ٣٠.
- ٢٧- خصائص التراكم دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٧، (د.ت).
- ٢٨- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ١٩٨/٥.
- ٢٩- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بيروت، دار مكتبة الهلال، ط١، (د.ت)، ١/١٣٧.
- ٣٠- التفسير الكبير، الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١/٢٢ / ٤٦.
- ٣١- الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- ٣٢- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩.
- ٣٣- خزنة الأدب، البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص ٥ / ٢٦٧.
- ٣٤- التسهيل لعلوم التنزيل، الغرناطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٩٨٣، ص ٤ / ١٩٣.
- ٣٥- الفاحري، صالح سليم. (١٩٩٦م). تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات. القاهرة: عصمي للنشر والتوزيع. ١٩٦.
- ٣٦- أبو حيان، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (١٩٩٣م). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٣ ج ٢.
- ٣٧- الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠٠م). جامع البيان في تأويل القرآن. (ط١). تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة. ج ٥ / ٥٧٠. ٢٠٠٠
- ٣٨- الرازي، أبو عبد الله محمد فخر الدين. (١٩٩٩م). مفاتيح الغيب. (ط٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج ٥٥/٧.
- ٣٩- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (١٩٨٤م). التحرير والتنوير. (د.ط). تونس: الدار التونسية للنشر.
- ٤٠- ناصر الدين البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٩٩٧م)، ج ١، ص ١٦٠.
- ٤١- الزمخشري، محمود بن عمرو. (١٩٨٧م). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. (ط٣). بيروت: دار الكتاب العربي، ص ٣٣٠.
- ٤٢- السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠م). الجملة العربية والمعنى. (ط١). بيروت: دار ابن حزم، ص ٥٦.

هواش البحث

- (١) ينظر: التعريفات، الجرجاني، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٣٠.
- (٢) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص ٣٧٠.
- (٣) شذا العرف في فن الصرف: تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، تحقيق وتعليق طه عبدالرؤوف، وسعد محمد علي، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٩٩٩، ص ٧٥.
- (٤) النحو المصفي، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٠، ج ١، ص ٦٦٦.
- (٥) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية للطباعة، صيدا، بيروت، ط١٤، ١٩٨٠. ١٣٧/١.
- (٦) الحملاوي، شذا العرف، ص ٧٩.
- (٧) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، ص ١١٦.
- (٨) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م، ص ٢٨٠.
- (٩) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، دار عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ١/١١٧.

- (١٠) ابتسام عباس علاوي الشجيري، الاشتقاق من اسم العين، دراسة في معجم لسان العرب، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠م، ص ١٤٨
- (١١) شرح شذور الذهب، الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٤م، ص ٣٧٠.
- (١٢) شرح الرضي على الكافية، الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث، ١٩٨٢م، ج٤، ص ٤٠٨.
- (١٣) شرح المفصل، ج٦، ص ٨٠.
- (١٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ج٢، ص ١١
- (١٥) ينظر: معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٨١م، ص ٥٩.
- (١٦) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١/١٣٨.
- (١٧) الكتاب، ص ٣٤٨/٤.
- (١٨) الكتاب، ص ٣٤٨/٤.
- (١٩) المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ص ١/١٠.
- (٢٠) المقتضب، المبرد، ص ١/١٠٨.
- (٢١) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص ١/١٣٨.
- (٢٢) شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص ٢٠٤.
- (٢٣) ينظر: معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، ط١، ١٩٨١م، ص ٥٦.
- (٢٤) شرح ديوان كعب بن زهير، صنفه: ابن سعيد السكري، دار الكتب، ١٩٥٠م، ص ٨٧.
- (٢٥) معاني الأبنية، ص ٦٠.
- (٢٦) معاني الأبنية، ص ٦١.
- (٢٧) الكتاب، سيبويه، ٢/٢١٣.
- (٢٨) أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ٢٣٥٥هـ، ص ٢٨٨.
- (٢٩) المخصص، ابن سيدة، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ت)، ١٦/١٥٦.
- (٣٠) الكليات، ص ١٨٨.
- (٣١) إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص ٣٧٨.
- (٣٢) ينظر: شرح شذور الذهب، ص ١٠٢.
- (٣٣) الإيضاح، القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م، ج١، ص ٩٨.
- (٣٤) المحرر الوجيز، ابن عطية، تحقيق: السيد عبد العال السيد إبراهيم، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، قطر، ١٩٨٤م، ج ٩، ص ٤٦٩.
- (٣٥) روح المعاني، في تفسير القرآن الكريم العظيم والسبع المثاني، طبعة دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت) ج ٣٠، ص ٥٣.
- (٣٦) خصائص التراكم دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٧، (د.ت)، ص ١٠٧.
- (٣٧) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ٥/١٩٨.
- (٣٨) كتاب سيبويه، ٣/٣٨٢.
- (٣٩) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بيروت، دار مكتبة الهلال، ط١، (د.ت)، ١/١٣٧.
- (٤٠) روح المعاني، ٢٩/٤٨.
- (٤١) التفسير الكبير، الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٢/٤٦.
- (٤٢) المزهر في علوم اللغة وأدائها، شرحه: أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي، ج٢، ص ٩٣.
- (٤٣) الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ٤٠١.

- (٤٤) الكتاب، ٦٧ / ٤.
- (٤٥) اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩، ص ٩١.
- (٤٦) خزانة الأدب، البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص ٢٦٧ / ٥.
- (٤٧) روح المعاني: ٩٠ / ٢٥.
- (٤٨) التسهيل لعلوم التنزيل، الغرناطي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٩٨٣، ص ١٩٣ / ٤.
- (٤٩) معاني الأبنية ٦٧.
- (٥٠) ديوان الأدب، ١٥٨ / ١.
- (٥١) معاني الأبنية، ص ١١٧.
- (٥٢) المرجع نفسه، ص ٦٢.
- (٥٣) شرح شذور الذهب، ص ١٠١.
- (٥٤) التفسير الكبير، ١١ / ٣٢.
- (٥٥) روح المعاني، ص ١٧٣ / ٣٠.
- (٥٦) أوضح المسالك، ابن هشام، ج ٣ / ٢٤٦.
- (٥٧) الفخري، صالح سليم، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات. القاهرة: عصمي للنشر والتوزيع، ١٩٦٦، ١٩٩٦.
- (٥٨) أبو حيان، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط. (ط١). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٣ ج ٢، ٣٣٢.
- (٥٩) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن. (ط١). تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة. ج ٥ / ٥٧٠ ٢٠٠٠.
- (٦٠) الرازي، أبو عبد الله محمد فخر الدين، مفاتيح الغيب. (ط٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩، ج ٧ / ٥٥.
- (٦١) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير. (د.ط.). تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، ص ٨٧.
- (٦٢) فسر بها البيضاوي (حميد)، فلعله يرى في عبارته الموجزة أشد الإيجاز بأن (حميد) يحتمل الوجهين ولم يصرح به. انظر: ناصر الدين البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٩٩٧م)، ج ١، ص ١٦٠.
- (٦٣) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٦، ص ٢٢.
- (٦٤) المخصص، ابن سيدة، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ١٥٨ / ١٦.
- (٦٥) الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. (ط٣). بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧، ص ٣٣٤.
- (٦٦) البيضاوي، ناصر الدين، أنوار التنزيل وأسرار التأويل. (د.ط.). تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧، ج ٥ / ٣١٣.
- (٦٧) الزمخشري، محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ص ٣٣٠.
- (٦٨) السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى. (ط١). بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٠م، ص ٥٦.